

# مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.879  
28 June 2001

ARABIC

---

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والسبعين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد كارلوس أمات فوريس (كوبا)

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٧٩ مؤتمر نزع السلاح.

لقد علمنا ببالغ الأسى أيها المندوبون الموقرون، أن زلزالاً فاجعاً ضرب بيرو في مستهل هذا الأسبوع ملحقاً خسائر ضخمة في الأرواح وأضراراً مادية جسيمة. وأني لعلني ثقة من أنكم جميعاً تنضمون إلينا في الإعراب عن تعاطفنا وتوجيه خالص تعزياتنا إلى الناجين من الكارثة وإلى حكومة وشعب بيرو في هذه المناسبة الحزينة.

كما تعلمون، سترك السفارة آن أندرسون (آيرلندا) قريباً منصبها كممثلة لبلدها في المؤتمر. وأثناء الوقت الذي قضته هنا منذ تموز/يوليه ١٩٩٥، عرضت موقف حكومتها بمهارة ومقدرة كبيرتين، وبالطريقة غير المتكلفة التي تميزت بها تماماً. وقد قدر الجميع مساهمتها الشخصية في جهودنا الجماعية، وبوجه خاص، رقة حسنها تجاه أماني الدول غير الأعضاء التي طلبت الحصول على عضوية المؤتمر، وكان لمساهمتها تلك فضل كبير في إجراء توسيعين متعاقبين لعضوية المؤتمر. وقد شرفها أن تكون أول ممثل لبلدها في مؤتمر نزع السلاح عندما قبلت آيرلندا في عام ١٩٩٩ كعضو كامل العضوية فيه. وأود بالنيابة عنا جميعاً أن أعرب للسفيرة أندرسون عن أطيب تمنياتنا لها بمواصلة النجاح وبالسعادة في حياتها الشخصية.

لدي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلاً آيرلندا والجزائر.

غير أنني أود قبل إعطائهما الكلمة الإذلاء ببيان افتتاحي بشأن تولي كوبا رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

وقبل النظر بالتفصيل في رؤيتنا لكيفية مباشرة عملنا خلال فترة الرئاسة هذه، اسمحوا لي بأن أدلي بتعليقات عامة قليلة.

أود، أولاً، الإعراب عن خالص امتناني للجهود التي بذلها جميع السفراء الموقرين الذين سبقوني في تولي هذا المنصب الهام. فلم يدخر أحد منهم وقتاً ولا طاقة في مساعيهم من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل المؤتمر. وإذا كان تعذر عليهم تحقيق توافق في الآراء، فإن هذا يعود بوضوح إلى عوامل مثل الأحوال السياسية والاستراتيجية والأمنية الدولية الجارية التي كانت لها آثار مباشرة على هذا المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، ومن ثم، فإن المسؤولية عن ذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تُلقى على كاهل أولئك الذين قادونا ووجهونا في عملنا. ولو كان توافق الآراء، في مؤتمر نزع السلاح يتناسب تناسباً مباشراً مع ما يبديه رؤساء المؤتمر من جهود وتفان، لكننا في هذه المرحلة ودون أدنى ريب نتفاوض بشأن نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وأود أن أؤكد لكم، ونحن نضطلع برئاستنا للمؤتمر، أننا ندرك إدراكاً كاملاً الشرف والمسؤولية الكبيرين اللذين يستتبعهما هذا المنصب. كما أننا لن ندخر أي جهد في السعي لتوجيه دفعة هذا المؤتمر إلى بر الأمان. وإذا

تعذر علينا في النهاية تحقيق هذا الهدف فلن نسمعوني أقول إذا كان النصر يعزى الى أكثر من شخص، فإن الهزيمة لا تعزى الى أحد. ذلك أن المسؤولية في كلتا الحالتين هي مسؤولية جماعية تماماً.

دعونا نذكر بأن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح وضبط التسليح وأن المجتمع الدولي يعلق عليه بوصفه هذا آمالاً كبيرة. وقد تفاوض مؤتمر نزع السلاح بشأن صكوك دولية هامة ملزمة قانونياً تشكل نقاط تحول كبرى في تاريخ نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة.

ومع ذلك فإني أدرك إدراكاً كاملاً أن مؤتمر نزع السلاح يواجه اليوم كما لم يواجهه في أي وقت من قبل صعوبات كبيرة في تحقيق الأغراض التي أنشئ من أجلها، وأدرك أنه يمكن أن يمتد بنكسات أخرى. فالحالة الدولية السائدة في ميدان نزع السلاح وضبط التسليح، والاتجاهات المتزايدة نحو التزعة الأحادية المتصرفة بطابع الهيمنة والتي تبديها للعيان القوة العالمية الأعظم تتجلى بشكل مباشر في هذا المحفل وفي المأزق الذي يجد نفسه فيه.

وفي الوقت نفسه، فإني من أولئك الذين يعتقدون أنه لو لم يكن هناك وجود لمؤتمر نزع السلاح لكنا نعمل حالياً على إنشائه. فالمؤتمر محفل سليم وملئم بصورة لا تقبل الجدل، وتتراكم فيه ذخيرة قيّمة من الخبرات والمعارف المتعلقة بقضية نزع السلاح، وينبغي عدم تبديد هذه الخبرات والمعارف.

وإذا أردنا تدعيم الفوائد الأساسية التي تعود على السلم والأمن الدوليين من وراء التقدم المحرز في مجال نزع السلاح وضبط التسليح، ينبغي أن يكون في استطاعتنا الاعتماد على الإرادة السياسية للجميع، وأن تتجلى هذه الإرادة بأكثر قدر من الصدق والتصميم على الامتثال الدقيق للمتطلبات التي يضع المجتمع الدولي على عاتقنا مهمة تحقيقها.

وإذ أنتقل الآن إلى آراء أكثر تحديداً تتعلق بعملنا في رئاسة المؤتمر، أود الإلقاء بالنقاط التالية.

إنني أعتزم أن يكون عملي كرئيس للمؤتمر استمراراً للعمل الذي أنجزه سلفي صديقنا السفير كاميلو ريس. فعندما اختتم السفير ريس فترة ولايته، ترك المجال مفتوحاً أمامنا لتأكيد اهتمامنا بإعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح. وإننا سنعمل على إجراء تقدم سواء في تطوير عمل المنسقين الخاصين الثلاثة الذين عينناهم، أو في المسائل الموضوعية التي عُرضت في اقتراح اموريم، حسبما وردت في الوثيقة CD/1624.

وأعتزم إجراء مشاورات مكثفة بشأن برنامج العمل على أساس هذا الاقتراح الذي ترغب جميع الوفود الأعضاء في المؤتمر، حسبما فهمت، في الاحتفاظ به كأساس للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل.

وأعتزم أيضاً إجراء مشاورات ثنائية مع أكبر عدد ممكن من الوفود. ونحن على استعداد بالطبع لتقبل أية اقتراحات أو مقترحات أو أفكار يمكن أن تكون مفيدة في تحقيق مهمتنا المتمثلة في التوصل إلى توافق في الآراء

بشأن برنامج العمل. ونعلق بجلاء أهمية كبيرة على تبادل الآراء مع منسقي المجموعات الإقليمية الثلاث والصين، حيث إنهم يمثلون مواقف وآراء مجموعة كل منهم.

وسنقوم بالمثل بتنسيق عملنا تنسيقاً وثيقاً معكم جميعاً. وإني لعلّي ثقة من أنه يمكنني الاعتماد على تعاونكم ودعمكم.

وقبل اختتام كلمتي، أود أن أعيد تأكيد تقديري للسفراء الموقرين الذين سبقوني في تولي هذا المنصب، وأخص بالتقدير منهم السفير كاميلو ريس سلفي المباشر، لما قدموه لي من مشورة واقتراحات كانت دائماً مفيدة للغاية وفي حينها.

وأعرب للسيد فلاديمير بتروفسكي، الأمين العام للمؤتمر، والسيد إنريكي رومان - موري، نائب الأمين العام، ولجميع موظفي الأمانة والمترجمين الشفويين عن ثقتنا في إمكانية مواصلة الاعتماد على تعاونكم القيم.

أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة آيرلندا السفيرة آن أندرسون.

السيدة أندرسون (آيرلندا): السيد الرئيس، أشكركم على الكلمات الرقيقة للغاية التي وجهتموها إلى شخصي، والتي أقدرها تقديراً كبيراً. وأعرب لكم عن تهنئي لاضطلاعكم بمنصب الرئيس وأؤكد لكم دعم وفدي طوال فترة رئاستكم.

منذ وقت مضى، اقترح أحد الزملاء، لدى مغادرته، قاعدة قائمة على التجربة العملية تسمح بالإدلاء ببيان وداعي يتناسب مع طول مدة إقامة السفير - هي صفحة لكل سنة إقامة. وأشعر أن من واجبي أن أخبركم منذ البداية أنني عملت في جنيف لمدة ٦ سنوات، وآمل ألا يقابل هذا النبأ بقدر كبير من الهلع!

وخلال السنوات الأربع الأولى من عملي كنت أحضر في هذه الغرفة بصفة مراقب. أما خلال العامين الماضيين، وكما أوضحتم آنفاً، فقد حظيت آيرلندا بامتياز عضوية المؤتمر.

وشرفني أيما تشريف أن بلدنا أصبح عضواً في مؤتمر نزع السلاح خلال فترة ولايتي كسفيرة. وإدراكاً مني لتاريخ آيرلندا في مجال نزع السلاح تملكني شعور عميق بأننا ننتمي إلى هذا المحفل ويمكننا أن نسهم فيه إسهاماً مفيداً.

ومن سخریات التاريخ أنه طلب منذ ٤٠ عاماً من آيرلندا أن تقبل ترشيحها لشغل أحد المقاعد الغربية الخمسة في لجنة نزع السلاح التي أنشئت حديثاً آنذاك والتي بلغ مجموع أعضائها ١٨ عضواً. ويبدو أننا رفضنا

العرض آنذاك بسبب نقص عدد الموظفين في سلكتنا الدبلوماسية! وقدم بلدنا في عام ١٩٨٢ طلباً لقبوله عضواً في هذه الهيئة الخلف، مؤتمر نزع السلاح، وقُبل بلدنا في عام ١٩٩٩، بعد انتظار دام ١٧ عاماً.

ويوم قبول عضوية بلدنا قلت إن جهدنا المتواصل من أجل تأمين الحصول على العضوية كان تعبيراً عن الإيمان بمستقبل مؤتمر نزع السلاح. ولا يزال ذلك الإيمان قائماً على الرغم من تعرضه لاختبار أليم. وأعتقد أن هذه الهيئة يمكنها استعادة تصميمها على تحقيق هدفها، وسوف تستعيده.

ولدى النظر إلى كيفية وسبب فقداننا لذلك التصميم على تحقيق الهدف، يتبين لنا أن نقطة البدء هي ولايتنا. ولعل أكثر العبارات تبجيلاً في هذه الغرفة هي أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح. وهي عبارة تخلق إحساساً صافياً برسالتنا ونستخدمها بشكل متكرر لحث أنفسنا على العمل.

لكن كل عنصر من عناصر تلك التسمية يحتوي مزيداً من التفحص. فعنصر "الوحيد" حقيقي بالطبع لأننا المحفل الوحيد القائم لكننا ندرك جميعاً إدراكاً متزايداً المقارنات غير المؤاتية في هذا الصدد مع الأمثلة الناجحة للمفاوضات المخصصة. وعنصر "المحفل التفاوضي" أساسي في الواقع للحفاظ على بؤرة التركيز التفاوضية تلك كي لا يصبح المؤتمر مجرد قاعة للثرثرة. لكن في عالم الواقع لا تكون الفوارق بين التعابير واضحة دائماً تمام الموضوع: فالمنافسة الهادفة يمكن أن تؤدي إلى مرحلة تسبق التفاوض، وهذه بدورها يمكن أن تؤدي إلى التفاوض. ولدى تركيز رؤيتنا ينبغي أن نحذر من تضيقها تضيقاً مفرطاً.

ومع ذلك، أود التوقف بوجه خاص عند عبارة "المتعدد الأطراف". فعلى مدى السنوات القليلة الماضية توصلنا من أجل تفسير وتبرير الشلل الطويل الأمد للمؤتمر إلى تفسير مفاده أن مؤتمر نزع السلاح لا يستطيع أن يقوم بمهمته إلا إذا كان المناخ الأمني الإجمالي يساعد على تحقيق ذلك، ومعنى هذا أنه على الرغم من كوننا محفلاً متعدد الأطراف فإننا رهائن للعلاقات الثنائية الرئيسية.

وتملي الواقعية بالطبع الاعتقاد بأن ما يحدث داخل مؤتمر نزع السلاح يعكس التطورات التي تحدث خارجه. غير أنه لا يبدو من قبيل الطموح المفرط في الوقت نفسه الأمل في حدوث بعض التحرك في الاتجاه المضاد، ذلك أن إحراز تقدم في المؤتمر أو عدم إحرازه يمكن أن يؤثر، ولو على نحو متواضع، على وجهات نظر الجهات الفاعلة الرئيسية.

بيد أننا للأسف لم نشهد إلا القليل من هذا القبيل في السنوات القليلة الماضية. فخارج دائرتنا هنا، ليس هناك دليل قوي على أن خمود هذه الهيئة المتطاوّل الأمد يسبب أي قلق حقيقي. كما أن الكلفة البديلة لمؤتمر نزع السلاح المتوقف عن التقدم ليس لها وزن كبير، فيما يبدو، في العواصم الرئيسية.

ومع ذلك، فحتى أولئك الذين يبدو أنهم يشعرون أنهم أقل الجميع احتياجاً إلى هذه الهيئة لا يمكن إلا أن يساورهم القلق. أولاً، إذا أمكنني توضيح هذه العبارة، إن الدبلوماسية تمقت الخواء. فإذا لم يؤد عملنا إلى جعل الأشياء أفضل فإنه يُخشى أن يجعلها أسوأ. ففي حال عدم القيام بعمل جاد هنا، من السهل للغاية أن تصبح البيانات الوطنية أدوات لزيادة حدة الخلافات وتعميقها بدلاً من محاولة إيجاد أرضية مشتركة يمكن أن يحدث على أساسها، أولاً، تعايش بين هذه الخلافات ثم يتم حلها في نهاية المطاف. وثانياً، إن افتراض أن مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يُجمد لفترات طويلة وأن يعود للعمل ثانية كالعادة عندما يكون هناك غرض معين يرحى تحقيقه. فقد يثبت أنه افتراض خاطئ، إذ لا يمكن للمرء أن يستبعد أن يؤدي التوقف عن الحركة بسبب عدم الاستعمال الطويل الأمد إلى عطل دائم.

إننا نتطلع إلى مؤتمر نزع السلاح من أجل ممارسة تعددية أطراف مسؤولة.

فما هو جوهر تعددية الأطراف المسؤولة؟ إنه التوازن: بين إدراك الحيز الذي تتطلبه الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل وضع سياساتها العامة الثنائية من ناحية، ومدى استجابة تلك الجهات الفاعلة الرئيسية للآراء الممثلة للمجتمع الدولي بوجه عام، من ناحية أخرى.

ومن الصعب أن نزعم أننا حققنا التوازن. إذ يجري حالياً استكشاف اتجاهات استراتيجية جديدة وترتيب مساومات استراتيجية جديدة في وقت يُخشى أن يصبح فيه مؤتمر نزع السلاح استعراضاً ثانوياً لا يمت بصله إلى الموضوع.

ويتولد لدى المرء أحياناً انطباع، في مجال الأمن على الأقل، بأن تعددية الأطراف يُنظر إليها باعتبارها مجالاً لإطلاق العنان لأهواء الدول الصغيرة. ولكنها في الواقع جوهرية من حيث المنهجية والنتائج، على حد سواء. فتعددية الأطراف هي وسيلة منح صوت في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للسكان الذين تكون حياتهم ومستقبلهم رهناً بتلك القرارات. وهي تخلق إحساساً بالمشاركة في صنع النتائج التي يتم التفاوض بشأنها. وهي أيضاً في رأينا أفضل سبيل لتحقيق أحد الأهداف الرئيسية لترع السلاح وهو: جانب اللاعودة الأساسي في العملية.

وكان يتوقع أن يكون انتهاء المواقف المتصلبة التي صاحبت الحرب الباردة بشيراً بنشوء نزعة متعددة الأطراف حيوية ومرنة. إلا أن هذا لم يحدث حتى الآن ويتعين علينا أن نسأل أنفسنا لماذا.

ولعلنا أخطأنا في تقدير فترة التحول اللازمة. فأحياناً يُتحدث عن انتهاء الحرب الباردة كما لو أنه حدث في يوم تاريخي محدد وسط تهليل الجميع. غير أن الواقع بالطبع أكثر تعقيداً من ذلك بكثير. وقد تبين أنه لا يزال يلزم مزيد من الوقت كي تصبح آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف حقيقة واقعة. لكننا استفدنا وقتاً كافياً حتى الآن دون أن نتمكن من أن نتيين رأينا ودورنا.

وقد يكون جزء من المشكلة كامناً أيضاً في واقع أن هياكلنا لم تتكيف مع البيئة الجديدة. فانتهاء المواقف المتصلبة التي صاحبت الحرب الباردة ستلزم التساؤل عن سبب استمرار هذه المواقف في هيئات أنشئت لمعالجة عواقب الحرب الباردة. وإنني سأعود إلى تناول هذه المسألة في سياق مؤتمر نزع السلاح بعد هنيهة.

وأريد بوجه أعم، أن أؤكد اعتقادنا القوي بأن الظروف الأكثر مرونة والأقل استقطاباً بحثت في إطارها مسائل الأمن تخلق فرصاً مؤاتية لتشكيل ائتلافات عمل جديدة قادرة على اجتذاب دعم واسع النطاق وملتزم وفعال.

إننا نعتبر ائتلاف برنامج العمل الجديد بمثابة مثّل على هذا النهج. ففي عام ١٩٩٨، اتفقت آيرلندا مع ستة بلدان أخرى على تشكيل هذا الائتلاف. وهو يتسم بتنوع عضويته، ويدين بتماسكه إلى تشاطر أعضائه الاقتناع بأنه يمكن في الظروف الحالية بدء عملية تفاوض مقبلة والتوصل إلى اتفاق من أجل القضاء على ذروة أسلحة التدمير الشامل وهي: الأسلحة النووية.

إن هدف برنامج العمل الجديد هدف طموح هو: محاولة التجسيد الواقعي لما كان يُعتبر غالباً بمثابة هدف مرجو في ظل المواقف المتصلبة القديمة، لكنه هدف لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن تحقيقه على أساس متعدد الأطراف. وإن الطريق الذي نسلكه لن يكون أبداً طريقاً سهلاً وما كان أبداً كذلك. لكننا نعتقد أن اشتراكنا كمجموعة في مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في العام الماضي ساعد في تعزيز النتائج التي توصل إليها المؤتمر، وساعد بوجه خاص في تأمين دليل الـ ١٣ خطوة الذي يشكل جزءاً أساسياً من تلك النتائج. ونحن نعمل مع شركائنا من أجل مواصلة تحديد دور الائتلاف في المستقبل.

وإن ائتلاف برنامج العمل الجديد هو مجرد مثل واحد. ويمكن أن تكون هناك أمثلة كثيرة أخرى. والنقطة الأساسية التي أود أن أبرزها هي أن شرعية تعددية الأطراف تحتاج إلى إعادة تأكيد مستمرة في مجال نزع السلاح أكثر من أي مجال آخر والآن أكثر من أي وقت مضى على الإطلاق حيث تجري إعادة تقييم جذرية للبنية الأمنية الدولية.

وفيما يتعلق بالعمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح، أوضح وفد بلادي أننا نعتبر مقترحات أموريم أساساً متوازناً بشكل جيد للاتفاق على برنامج عمل.

ومن الجلي مما قلته اليوم، وعملياً من كل بيان أدليت به خلال ست سنوات في هذه الغرفة، أن نزع السلاح النووي هو بالنسبة لآيرلندا من صميم عمل هذا المؤتمر. ونحن نريد أن نشهد إنشاء هيئة فرعية مناسبة في أقرب وقت ممكن.

كما نرغب أيضاً، شأننا في ذلك شأن آخرين كثيرين، في أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح على الفور التفاوض بشأن معاهدة تتناول المواد الانشطارية على أساس ولاية شانون. فبالنسبة لمن يريدون جدياً تحقيق نزع السلاح النووي يعتبر حظر إنتاج المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة خطوة ضرورية وليست اختيارية، شأنها في ذلك شأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

كما نستحسن البدء في عملية ستؤدي في نهاية المطاف إلى اتفاق قانوني بشأن عدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. ونذكر أنه ينبغي بذل جهد كبير من أجل التوصل إلى فهم مشترك لشروط تحقيق ذلك، لكننا نعتبر العمل في هذا المجال بمثابة فرصة متاحة لهذه الهيئة من أجل معالجة مسألة ستزداد أهمية وخطورة في القرن الحادي والعشرين. وبدون الاستعداد لمعالجة هذه المسألة معالجة جدية في محفل تفاوضي، فإن إمكانية نشر أسلحة في تسليح الفضاء الخارجي تتزايد سنة بعد أخرى إلى درجة سيتطلب فيها الفضاء الخارجي بالضرورة أيضاً بذل جهود ترمي إلى عدم انتشار الأسلحة فيه.

وقد تكون العولمة كلمة مستخدمة استخداماً مفراطاً ومعرفة تعريفاً ناقصاً، ولكن إذا كان هناك مجال مناسب على الإطلاق لاستخدام نهج عالمي، فإنه بالتأكيد مجال الحيلولة دون أن يصبح الفضاء الخارجي ميدان القتال المقبل للجنس البشري.

إننا نذكر جميعاً الشعور بالارتياح الذي ساد المؤتمر في الاسبوع الماضي عندما عُين المنسقون الثلاثة. وإني أهنئ جميع من اشتركوا في تلك العملية وبخاصة رئيسنا السابق سفير كولومبيا الموقر وصديقنا السيد كاميلو ريس على ما بذله من جهود.

ومع ذلك، فلن أخفي ما أعربت عنه أولاً في مناقشات مجموعتنا من تشكك بشأن إمكانية تغيير مسار مؤتمر نزع السلاح ودفعه صوب هذا الاتجاه. وكان اهتمامي منصباً على إمكانية تخفيف الضغوط الداعية إلى إحراز تقدم بشأن المسائل الموضوعية من خلال الانغماس الشديد في العمل بشأن المسائل الإجرائية. غير أنه أصبح من الأصعب، مع انقضاء الوقت، التذرع بهذه الحجة. فنظراً لأن الجهات الفاعلة الرئيسية لم تشعر فيما يبدو أنها تتعرض لأي ضغط من أجل التوصل إلى تسوية بشأن المسائل الموضوعية، فإن الاختيار أصبح في الواقع مطروحاً بين استمرار اللانشاط الكامل والمحبط أو الشروع في نوع من العمل أصبح الآن ملزماً.

وستتحقق أفضل النتائج ستتحقق إذا أعطى بدء ممارسة هذا العمل إحساساً بالتجدد في المؤتمر وأصبح مقدمة للعمل الموضوعي بدلاً من أن يكون بديلاً عنه. أما أسوأ النتائج فتتمثل في الإحساس بأن مؤتمر نزع السلاح مجرد مؤتمر يقوم الآن بتبرير وجوده وبأننا يمكن أن نكون في وضع أكثر مجلبة للراحة قليلاً لو تركنا التحديات الموضوعية معلقة.

ومع ذلك، فهناك عمل مفيد بشكل ظاهر يتعين القيام به فيما يتعلق بهياكل وعمل مؤتمر نزع السلاح. فهناك حاجة إلى إجراء تحديث جذري يعكس الظروف الجديدة. ونظراً للشعور بالجو المسرحي إلى حد ما الذي تبعثه في النفس كثير من إجراءاتنا، سأستعير تعبيراً مجازياً مسرحي الطابع - لقد تغير المشاهدون وتغير نص المسرحية، ومع ذلك فإننا نحتفظ بنفس اللوازم المسرحية وإدارة الإخراج المسرحية وسياسة القبول التي أُتبعت في عهد ولى.

لقد شكّلت هذه الهيئة في عهد اتسم بوجود الأتحاف الدولية الشديدة الإحكام. ونعتقد أن هذه الهيئة، في إطار هياكلها الحالية، تشجع التفكير على نفس هذا النسق. ويخلق هذا أولاً شعوراً بالإحباط ثم باللامبالاة. ولذلك، فإننا نشجع المنسقين على التفكير على نحو مبدع بشأن كيفية كسر القوالب الجامدة.

وأود الإدلاء بمجرد تعليقات محددة قليلة بشأن سلسلة القضايا المترابطة التي سيبحثها المنسقون الخاصون الثلاثة. بالنسبة للتوسيع، لا يثير موقفنا الدهشة على ضوء خبرتنا الخاصة. وإني أكرر ما قلته يوم قبول عضويتنا في المؤتمر: "إن اقتناع آيرلندا فيما يتعلق بمدى استصواب توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح لا يزال كما هو، سواء خارج المؤتمر أو داخله".

إن توسيعاً هاماً آخر لعضوية المؤتمر سيكون له انعكاسات كبيرة على فعالية عمله، ليس أقلها المزيد من التشكيك في مدى ملاءمة نُظم تجمُّعنا الحالية.

فبالإضافة إلى إدامة المواقف المتصلبة لعهد آخر، يتيح النظام الحالي لعضو أو عضوين من إحدى المجموعات الاختباء خلف منسق ينبغي له فحسب تسجيل عدم حدوث اتفاق. وقد أكدت الاجتماعات التنظيمية غير الرسمية التي اتسمت بها، على سبيل المثال، المراحل الأخيرة من المفاوضات الرامية إلى إبرام البروتوكول الملحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية ضرورة وفائدة الاتسام بالمرونة في عملية من هذا القبيل. بل إن عدم الاتساق بين هياكل المجموعات وعالم الواقع سيصبح أكثر وضوحاً في حالة الشروع في برنامج عمل يتضمن جميع العناصر المقترحة حالياً.

ولموازنة تفكك الهياكل هذا، فإن تعيين رئيس لأجل أطول مما هو مسموح به حالياً يمكن أن يوفر الاستمرارية ويعزز إمكانيات تحقيق أهداف محددة ضمن فترة ولاية واحدة.

فيما يتعلق بجدول الأعمال، سيكون حديثي مختصراً. ينبغي أن يكون جدول الأعمال مرتبطاً بالحقائق الراهنة، وأن يُفسح له أمد زمني أطول من عام واحد، وأن يكون في الإمكان استعراض هذا الجدول وتعديله على نحو منتظم. ومهما كان تحديث جدول الأعمال مستصوباً ومهما كانت صعوبة الاتفاق عليه، فإنه سيكون ممارسة خالية من المعنى إذا لم تتوافر الإرادة اللازمة لتحسينه تجسيداً عملياً. ولا ريب أن إحدى نتائج الممارسة الحالية،

وهي نتيجة ينبغي لنا تفاديها بأي ثمن، هي السماح بأن يُصبح جدول الأعمال موضوع نزاع سنوي وسبباً إضافياً من أسباب عدم تمكن المؤتمر من مباشرة عمله.

وهناك مسألة أخرى تتطلب اهتماماً هي ضرورة إنشاء آلية تُضفي عليها الصفة الرسمية من أجل الإسهامات التي تقدمها أوساط نزع السلاح غير الحكومية. وهناك مسوغ إلزامي لإنشاء آلية من هذا القبيل حتى لو أنيط بها متابعة برنامج عمل كامل وفعال. وهذا المسوغ في ظروفنا الراهنة مسوغ إلزامي وربما يكون محرراً، على حد سواء. أما فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والألغام البرية المضادة للأفراد أو غيرها من الأسلحة التي تؤثر تأثيراً ضخماً على السكان المدنيين، فإن المجتمع المدني لم يُرسِ الحق في الإصغاء إليه فحسب وإنما أرسى أيضاً حقه في الاشتراك بشكل فعال في مداولتنا، وهو حق منكر عليه فعلياً في الوقت الحالي.

السيد الرئيس، لقد أسهت كثيراً في تناول المواضيع، مستندة إلى التسامح الذي يُعامل به السفير المغادر. لكنني أريد أيضاً اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن خالص تقديري الحقيقي للزملاء هنا. ولقد استمتعت جل استمتاع برفقتكم وكرم ضيافتكم، وتعلمت الكثير من خبراتكم وآرائكم الثاقبة وبلاغتكم. وأقدر بالغ التقدير الصداقات التي كونتها. وكان الرؤساء المتعاقبون ممتازين فيما بذلوه من طاقة وما أظهره من التزام وكذلك جميع أعضاء الأمانة - تحت القيادة الحكيمة والعظوفة للسيد بيتروفسكي الذي أوجه إليه الشكر - وقد أثبت جميع الأعضاء قدراتهم كمهنيين حقيقيين بأفضل ما ينطوي عليه هذا التعبير من معنى. أشكركم جميعاً.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثلة آيرلندا على بياها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة، وأعيد مرة أخرى تأكيد خالص تمنياتنا لها بالنجاح في أداء مهام منصبها الجديد. وحيث أنك لن تنتقلي إلى مكان بعيد غاية البعد عنا، نأمل في أن نتمكن من رؤيتك كثيراً هنا في جنيف. ونتمنى لك تحقيق كل النجاح في حياتك الشخصية والعملية.

أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة الجزائر السيدة نسيمه بغلي.

السيدة بغلي (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، لا سيما وإني ألقى كلمتي بعد سفيرة آيرلندا الموقرة التي لقيت مهاراتها وخبراتها أكبر تقدير.

يود الوفد الجزائري، بادئ ذي بدء، أن يهنئكم سيدي الرئيس لاعتلائكم سدة رئاسة مؤتمر نزع السلاح. والوفد مقتنع بأنه سيكون في استطاعة المؤتمر تحت قيادتكم الحكيمة أن ينجز مهمته الخاصة إنجازاً فعالاً وفقاً للولاية التي منحت له.

ويود الوفد الجزائري أيضاً اغتنام هذه الفرصة للإعراب عن تقديره للجهود التي بذلها سلفكم السيد كاميلو ريس سفير كولومبيا من أجل مباشرة عملنا من جديد، وإخراج المؤتمر من الطريق المسدود الذي وصل إليه. وإن تنفيذ الجددي لمهمته وتفانيه من أجل تحقيقها قد أثراً لأننا اعتمدنا للتو اقتراحاً قدمه ونأمل أن ييث روحاً جديدة في مؤتمر نزع السلاح.

وأود أيضاً الإعراب عن خالص تقديرنا للسفراء الذين تولوا رئاسة مؤتمر نزع السلاح على العمل الذي أنجزوه منذ بدء دورة عام ٢٠٠١، وهم أصحاب السعادة السيد كريستوفر ويستدال، سفير كندا والسيد خوان إنريكه فيغا، سفير شيلي، والسيد هو شياو دي، سفير الصين. إذ لم يدخر هؤلاء السفراء الثلاثة أي جهد من أجل دفع أعمال المؤتمر قدماً، ولذلك فإنهم يستحقون منا كل العرفان والتقدير.

واسمحوا لي بأن أعرب أيضاً عن تقديري للسيد فلاديمير بيتروفسكي، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، الذي قدم لنا بمشورته وتوصياته مساعدة قيمة، وأن أعرب أيضاً عن خالص ترحيبي بالسيد إنريكه رومين - موري الذي انضم إلينا كنائب للأمين العام للمؤتمر.

وحسبما ذكرت آنفاً، اعتمد المؤتمر للتو، بمبادرة من السفير الكولومبي، قراراً بتعيين ثلاثة منسقين خاصين معينين بمسائل استعراض جدول أعمال المؤتمر، وتوسيع عضويته، وتحسين وتفعيل عمله.

وينبغي أن يمكننا هذا الاقتراح الذي أيده جميع الوفود الممثلة هنا من بدء عملنا من جديد والنظر في المسائل ذات الأهمية الكبيرة لمستقبل هذه الهيئة.

وهذه النقاط الثلاث تمس مسألاً مباشراً في الواقع هياكل المؤتمر ذاتها، وفعاليتها وقدرته على إيجاد سبل لضمان تحسين عمله، وبالتالي لمعالجة قضايا الأمن الدولي التي تواجهنا معالجة أكثر فعالية.

وفيما يتعلق بمسألة توسيع عضوية المؤتمر، أعدنا نحن أعضاء الوفد الجزائري في عدة مناسبات سابقة تأكيد رغبتنا في أن يكون باب عضوية المؤتمر مفتوحاً أمام كل دولة تعرب عن رغبتها في أن تصبح عضواً كامل العضوية فيه. فلن يعود ذلك علينا إلا بالفائدة من حيث الصفة التمثيلية، أو المشروعية، على حد سواء.

وفي الوقت نفسه، فإننا نعتقد مع وفود كثيرة أخرى أن باب مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يكون مفتوحاً أمام المنظمات غير الحكومية، وخاصة في الوقت الراهن حيث تتزايد مشاركة المجتمع المدني في شؤون العالم. وينبغي لهذه الهيئة ألا تحاول السباحة ضد التيار وإلا، سينظر إليها باعتباره معقلاً أخيراً يقاوم كل الجهود التي تُبذل لجعله أكثر شفافية. ولا ريب أن المؤتمر سيحقق مكسباً ضخماً لو سعى إلى فهم وجهات نظر وآراء المنظمات غير الحكومية وإدراكها إدراكاً كاملاً.

وينبغي أن نوجه شكرنا إلى أصحاب السعادة السيد غونتر سيرت، سفير ألمانيا، والسيد بتكو دراغانوف، سفير بلغاريا والسيد براساد كاريا واسام، سفير سري لانكا الذين اضطلعوا بمهمة التنسيق بين اللجان الثلاث. ويود الوفد الجزائري أن يؤكد لهم أنهم يمكنهم في عملهم الاعتماد على دعمه الفوري والتام. ويواجه هؤلاء السفراء مهمة تثير التهيب لأن الغرض الذي يسعون إلى تحقيقه هو ضمان أن يجد المؤتمر سبلاً ووسائل تكفل له أداء ولايته أداء أكثر فعالية وتكفل له بالتالي الاستجابة على نحو أكثر اكتمالاً لحقائق الحياة الدولية التي تمر بحالة تقلب مستمر. ومع ذلك، ومهما كانت أهمية هذه المهام، فإنها ينبغي ألا تحجب عنا المسائل الموضوعية التي يتضمنها جدول أعمال المؤتمر.

لقد بدأ الجنس البشري بدخوله الألفية الثالثة عهداً جديداً من عهود تاريخه. ولم تكن تطلعات الشعوب إلى السلم والأمن والرفاهية بمثل هذه القوة على الإطلاق. ويحمل القرن الذي بدأ منذ عهد قريب آمالاً كبيرة معه. وقد أحرز الجنس البشري تقدماً غير عادي خلال السنوات القليلة الماضية. وينبغي تدعيم هذا التقدم وتعميمه على الكوكب بأكمله. ولهذا السبب، من الضروري أكثر من أي وقت مضى، أن يواكب هذا التقدم مناخ دولي يسوده الأمن.

إن مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الدولي الوحيد، هو البوتقة التي ينبغي أن تنصهر فيها جميع الآراء والمبادرات التي تتخذ لوضع استراتيجيات من أجل تعزيز نشوء بيئة دولية آمنة. وينبغي أن يدرك المؤتمر المسؤوليات المنوطة به إدراكاً كاملاً، وأن يسعى، دون توان، إلى مباشرة برنامج عمله.

وهناك أساس عملي فعلياً لهذا الغرض، هو اقتراح آموريم الوارد في الوثيقة CD/1624، الذي يشكل في نظر الجميع أساساً لإجراء مشاورات مكثفة في المستقبل. وقد نشأ هذا الاقتراح عقب سلسلة من الاقتراحات قدمتها عدة بلدان من بينها فتزويلا والجزائر بغية إخراج المؤتمر من حالة الجمود الحالية، وتمكينه من وضع برنامج عمل. وإننا نعلم أن اقتراح آموريم يمثل حداً أدنى مقبولاً للبعض وحداً أقصى بالنسبة لآخرين، لكن من المهم الآن أن يُظهر كل منا حسن النية والمرونة لتمكين المؤتمر من بدء المفاوضات دون مزيد من التأخير. وينبغي أن تنكب هذه المفاوضات، على سبيل الأولوية، على نزع السلاح النووي بغية وضع برنامج تدريجي من أجل تدمير الأسلحة النووية نهائياً والقضاء التام عليها.

ويجدر التذكير بأنه عملاً بالنتائج التي توصل إليها مؤتمر الأطراف السادس لاستعراض معاهدة عدم الانتشار النووي، تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية، دون لبس، بالسير في طريق نزع السلاح النووي ونزع السلاح العام بل والكامل.

بيد أنه تعين علينا مع الأسف أن نلاحظ أنه حتى اليوم لم يعقب الحماس والوعود التي قطعت في هذا الاجتماع البارز أي إجراء، ولم يُحرز أي تقدم في هذا المجال. وإنما نشجب بقوة واقع أنه لم تنشأ حتى الآن لجنة مخصصة ذات ولاية واضحة للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي.

ويجدر بنا أن نذكر علاوة على ذلك أن محكمة العدل الدولية أكدت في رأيها الاستشاري الذي أعلنته في تموز/يوليه ١٩٩٦ أن على الدول التزاماً بإجراء مفاوضات يحدوها حسن النية والوصول بهذه المفاوضات إلى خاتمة تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتوسيع نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار، هي تدابير أخرى يمكن أن تساعد في تحقيق هذا الهدف.

وينبغي أن نعمل اليوم لضمان أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها وأن تعرب عن حسن نواياها من خلال إظهار استعدادها للحوار. وفي هذا السياق صدرت إشارة تبعث على الانزعاج تتمثل في التوقف المفاجئ للحوار الذي كان يمكن أن يؤدي إلى إتمام عملية المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ومعاهدات القذائف المضادة للقذائف التسيارية (ABM).

لقد أتاحت لوفد بلادي من قبل فرصة الاستشهاد هنا في هذا المحفل بالمؤلف الذي اشترك في كتابته العالمان الحائزان على جائزة نوبل في الفيزياء، وهما الفرنسي جورج شارباك والأمريكي ريتشارد غاروين، المعنون "السراب والحريق النووي"، الذي أثبتا فيه كيف يمكن خفض الترسانات النووية بحد أدنى من التكلفة والإبقاء على مستويات تسليح رادعة مع إيلاء الاعتبار الواجب في الوقت نفسه للمقتضيات الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية. وقد أوضح العالمان أيضاً أن المفاوضين الروس والأمريكيين يستهدفون الإبقاء على ١٥ ٠٠٠ رأس حربي استراتيجي في عام ٢٠٠٣ في حين أن أقل من ١٠٠ رأس حربي استراتيجي يكفي للإبقاء على قدرة البلدين على الردع.

ويدفعنا هذا إلى إمعان النظر في مسألة الردع النووي برمتها، وإلى التساؤل عن مبرر وجود الأسلحة النووية حالياً بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم إلى التساؤل عن ماهية الأسس التي تستند إليها العقائد العسكرية الحالية، والشكل الذي تتخذه تلك العقائد، والتساؤل أيضاً عن مبرر وجود تلك العقائد التي ساعدت على تدعيم المواجهة بين الشرق والغرب.

والآن وقد انتهت تلك المواجهة، يجوز لنا على نحو مشروع أن نتوقع بعض الانفراج في العلاقات الدولية، ومن ثم، إعادة تحديد عقائد الردع.

غير أن ما حدث هو أن الوضع ازداد مع ذلك توتراً. ففي نيسان/أبريل ١٩٩٩، ذكر حلف عسكري أن الأسلحة النووية ستظل مكوناً من مكونات موقفه العسكري، وهو موقف يبعدنا أكثر عن أهداف معاهدة عدم الانتشار فهذه المعاهدة هي حجر الزاوية لكافة الجهود المبذولة لتحقيق هذا الغرض، سواء فيما يتعلق بعدم الانتشار أو باستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهي استخدامات ينبغي أن تتاح لجميع البلدان.

ويمكن أن يكون عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية علامة بارزة على المرحلة التالية في جهودنا المبذولة من أجل تعزيز الزخم المتولد عن مؤتمر الأطراف الأخير لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. غير أنه إذا أريد أن تكون هذه المعاهدة إنجازاً حقيقياً في مجال العمل من أجل نزع السلاح كما نفهمه، فإنه ينبغي أخذ المخزونات أيضاً بعين الاعتبار. ونحن نعلم مختلف الآراء بشأن هذه النقطة. وإذا أمكن للجنة خاصة أن تتفاوض بشأن هذه المسألة، وهي لجنة ينبغي أن تنشأ في رأينا في أسرع وقت ممكن، فإن هذا سيمكننا من استكشاف هذه المسائل بتعمق بغية التمكن في أقرب مرحلة ممكنة من عقد معاهدة بشأن هذه المسألة ستكون علامة بارزة على اتخاذ خطوة هامة على الطريق المؤدي إلى نزع السلاح النووي.

ويشكل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مهمة أخرى ينبغي ألا نهملها، وهي تمثل جانباً آخر من جوانب الأمن العالمي. فالفضاء الخارجي هو إرث مشترك للجنس البشري بأسره وينبغي على الإطلاق عدم نشر أسلحة فيه، لأنه إذا حدث ذلك فإنه لن يؤدي إلا إلى تشجيع العودة إلى سباق التسلح بكل ما يصاحبه من أخطار. ولذلك ينبغي تعزيز المعاهدات القائمة التي تنص على عدم نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، وذلك من خلال عقد معاهدة أو اتفاقية تركز هذا المبدأ تكريساً رسمياً، وهذه المسألة تمثل أولوية ينبغي لمؤتمرنا أيضاً ألا يهملها.

وإن استجابتنا لهذه التحديات تتطلب من كل منا إبداء روح الحوار والانفتاح. فبهذا الشرط وحده يمكننا حقاً الشروع في برنامج عملنا وتحقيق أمان المجتمع الدولي.

وفي هذه الحالة فقط سيتأكد من صواب اختيارنا أولئك الذين تخلّوا من بيننا منذ أمد طويل عن أي طموح بشأن الاستخدام العسكري للذرة واختاروا بدلاً من ذلك تطوير استخداماتها في الأغراض المدنية والسلمية.

ومن الجلي أن كافة هذه المسائل تشكل جزءاً من إطار أوسع هو إطار تحديد الأمن الجماعي الآن في مطلع الألفية الثالثة، ومن ثم تحديد عالم نرغب في أن نعيش فيه ونأمل في تسليمه إلى الأجيال المقبلة.

ولهذا السبب نشعر بهذا القدر من القلق إزاء المأزق الذي يواجهه المؤتمر ويجدوننا أمل صادق في أن يتمكن المؤتمر من تسوية الاختلافات بين أعضائه، وتحقيق أمان المجتمع الدولي فيما يتعلق بالسلم والأمن.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثلة الجزائر على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة.

أعطي الكلمة الآن إلى ممثل بيرو.

السيد لاوري - اسكاندون (بيرو) (الكلمة بالإسبانية): لقد طلبت الكلمة للإعراب عن امتناننا لكم لإعرابكم عن تضامنكم مع شعبنا فيما يعاينه من جراء الوضع المأساوي الذي تكابده بيرو حالياً نتيجة للزلزال العنيف الذي ضربها والهزات اللاحقة التي ما فتئت تحدث فيها. ويعمل بلدي على إصلاح هذا الوضع بفضل الجهود التي يبذلها جميع أبنائه والمساعدة السخية المقدمة من بلدان شتى من المجتمع الدولي. وتحدو وفد بلدي رغبة صادقة في إمكانية استخدام نوع الجهود والموارد التي عبثت على الصعيدين الوطني والدولي، على حد سواء، للتصدي لكارثة طبيعية كالتّي ضربت بيرو من أجل منع كارثة من نوع آخر هي هذه المرة كارثة من صنع الإنسان. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن اغتباطنا إذ نراكم تتولون رئاسة مؤتمر نزع السلاح، ونتمنى لكم تحقيق كل النجاح لاجتماعات المؤتمر ونتعهد بتقديم دعم وفد بيرو الكامل لكم في عملكم.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): إذا لم يكن هناك وفد آخر يرغب في إلقاء كلمة، نختتم بذلك عملنا لهذا اليوم. وقد اختتمنا أيضاً الجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠١.

ستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠١ الساعة العاشرة صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠

-----